

كما انظر المودى الى الايمان بوجود المبادئ تعاقب ووجدت نية لو لم يكن
اعتقلا لزمها من الانبعا كما سبق بيانه واذا وجب النظر المودى الى
الايمان اعتقلا وان لم يرد الشرع وجب الايمان اعتقلا لان العلم بوجوده
لان النظر الصحيح المودى اليه الذي هو اول واجب ويلزم من وجود
اللزوم وجود الملازم اما الملازمة الثانية فلان وجوب الوسيلة
اعتقلا من حيث هي وسيلة يقتضي وجوب المقصود كذلك **واما الملازم**
الاولي فلانه لو لم يجب النظر الا بالشرع فقال المكلف النبي اذا دعاه الى
النظر في محجته ليعلم صدقه لاجب على النظر والعقل واما الشرع فانه
لا يثبت وحقق الا بالنظر المودى الى عملي يسمونه وان لا انظر لا عملي
الشرع وحقق لزمها من اى الالباب قلنا هذا القول للمفروض صدق
من المكلف لبيته سيما وطعن الصنوارا وليس مثله يصدق عن عاقل
فلا يكون عند العقاب له ترك النظر فانه **كقول قالوا فما كان قصده**
ارشاده الى الحجة وراك سجع صارا فان تم نزاع عن مكانك فتلك وان نظرت
ورا كعرفت صدق خوف يتقوله ذلك الواقف لا يثبت صدقك لم
الثقت والنظر ولا التفت ولا انظر ما لم يثبت صدقك فبدله هذا على
حجاة هذا القابل ويقد انه اي نصبه فهو فالهلاك والضرر فيه على
الموتى فكل كما لم يجب قوله لمن بحث المهم ما معناه وراك الموت وشر
الخير ان المهمولة ان لم يصدق في بالانفتاح اى بسبب الانفتاح في محجته
فان اعراضكم عن قول ما جيت به او تكذبكم كما يوجب الهلاك لا يثبت
وهو الخلود في العذاب الا ليعرفن التفت منكربان نظرية مخرج في عرف
صدق في ومن لا اى ومن لم يثبت بالنظر فيها هلك فالشرع يحذر عن

عذاب النار والعقل عند فهم الخطاب يجوز اعنى العقل صدق ما
يقول النبي قبل النظرية المحجزة والطبع يستحق على ايدى من الضر
وذلك يحل العاقل على النظر لا محالة فيستحق النظرية عارة العقل
فيكون مجرد تجوز العقل ما يقوله النبي مع استحقاق الطبع على ايدى
من الضر من وما اعتقلا اى يحكم العقل بانه ملزم للنظر فلا يتخلف
النظر عنه ومستند حكم العقل فيه اطراد العادة ولا يتخلف فيه ليس
المراد بالاعتراض فيما امر بيزان الاخره لانها وراك الموت لادونه ولا فيها امر
تثبت عند الخطابين بعد المراد بها والموت تعظيمها وراهم وقبوله
لا الموت لمعقوبي وقد يقال **فلا اعتراض على هذا التقرر مجرد التجوز**
الذي كوراي تجوزنا العقل صدق ما يقوله النبي ليس من وما اعتقلا
النظر ولا استحقاق الطبع ملزم وما اعتقلا النظر ايضا لا مجرد ولا مع التجوز
المذكور **لان لا ينسأ والمكلف اليه اى الى النظر بغلبة اى بسبب غلبة**
الشهوة على استحقاق الطبع مع قوة المنع المانع عن الانقياد ومع
تسويها عن النظرية الحواقب ويورد الحذر وهو لزوم الا في امر هذا
تمام الاعتراض وبخاصة منع الملازمة ومن تأمل ما قرأه من مستند
حكم العقل اللزوم واطراد العادة لم يتصف عليه ان هذا المنع كما ان مجرد
التجوز اعقلى لا يندرج في العلم باللزوم المستند ذلك العلم الى العادة كما قرره
المصنف في الاصل لما نشر من الركن الاول وقد يجاب عن محكم بلزوم
الافتراض انه يقتضي ما ذكره من المنع هو وجوب النظر المستلزم ولو
الايمان عند دعوة النبي اليه **وبه نقوله وهو لا يفيد وجوبه اى النظر على**
المكلف بلا دعوة من النبي له ولا لغيره لانه اى المكلف بما يجب الايمان به